

## المناقشة

- ماهي مقتضيات الحكم الراشد و إنعكاساته على التشريع الوطني؟.
- ألا يتضمن التضخم جوانب إيجابية؟.
- ألا يتضمن التشريع بأوامر جوانب إيجابية؟.
- تحدث السيد حسين خلدون من المجلس الشعبي الوطني، تحدث عن مفهوم الحكم الراشد ، و دور اللجان الوطنية للإصلاحات لتعميق مفهوم الحكم الراشد.
- السيد إدريس فاضلي من المجلس الشعبي الوطني، ذكر بفلسفة القانون و علاقته بقيم المجتمع إلى جانب تأثير النظرة النفعية و الأخلاقية في صناعة وجوده القوانين.
- ماهو الفرق بين الحكم الرشيد و الحكم الراشد؟.
- التأكيد على ضرورة التحكم في المصطلحات القانونية و تحديدها بدقة.
- ماهو دور الجامعة الجزائرية في صياغة القانون الجيد، و تدعيم الحكم الراشد ، و علاقة ذلك بالعلومة؟.
- هل فرض الحكم الراشد نفسه على المجتمعات، أم هو نابع من إرادة سياسية لهذه الحكومات؟.
- ماهي العلاقة بين ضرورات إعداد قوانين وفق تشكيلتها و تطبيقها في الواقع؟.
- كيف تتصورون عملية إعداد القوانين لتكون دائمة و مستقرة؟.
- ألا يمكن إعتبار كثرة الإحالة على التنظيم هو جانب من جوانب التضخم؟.
- هل هذا تغليب للجهاز التنفيذي على حساب البرلمان؟.
- ماهي علاقة إستقرار القوانين بجودة القوانين؟.
- هل كثرة و تعقيد التشريعات في مجال الإستثمار يعد من التضخم؟.
- أزدواجية اللغة في صياغة النصوص القانونية، ألا تخلق إشكاليات في التطبيق خاصة مع القضاء؟.

### ردود السادة الأساتذة:

- في البداية أشار الأستاذ سعيد مقدم إلى عدم وجود تناقض بين مصطلحي الحكم الرشيد و الحكم الراشد بل هما يعنيان نفس الشيء، وأكد على ارتباط ذلك بمفهوم العقلانية.
- وسجل أن المساهمات و التعقيبات قد أثرت هذه الندوة، ثم أعطى الكلمة للدكاترة الثلاثة، للإجابة عن إستفسارات المشاركين، على التوالي:

### 1- الدكتورة ربحا باهارقيفا:

- أعادت شرح الإجراءات التشريعية في بلادها الهند وأكدت على ضرورة الإستعانة بخبراء في تسيير النصوص في مجال الترجمة ، و إعتداد المصطلحات المتداولة دوليا في مجال العلاقات الدولية ، و إعترفت بوجود صعوبات في هذا الميدان.

النقاش كان ثرياً و ممتعاً، حيث تدخل 17 مشاركاً يمثلون أعضاء البرلمان و إطارات مختلف القطاعات الوزارية و الأساتذة و الطلبة و قد ثمنوا جميعاً مبادرة وزارة العلاقات مع البرلمان، كما وجهوا أسئلتهم إلى الأساتذة الثلاثة، إلى جانب مساهمات و تعقيبات بعض المشاركين، التي نلخصها كما يلي:

- ما هو دور البرلمانات المختلفة و رجال الفكر السياسي و القانوني من أجل إبراز ثقافة جديدة تساهم في خدمة الإنسانية جمعاء، سواء في البيئة أو تصفية الإستعمار، أو تحديد المفاهيم (المقاومة و الإرهاب مثلا)؟.
- كيف يتم تكريس صناعة منظومة تشريعية و مستدامة لصالح البشرية جمعاء و علاقة ذلك بالحكم الراشد؟.
- ماهي البدائل المطروحة لصناعة التشريع في الجزائر؟ و لتكييف تشريعاتنا تجنباً للتضخم؟.
- كيف تتم صياغة القوانين بعد توفر الشروط المطلوبة؟.
- ماهو دور مجلس الدولة في الجزائر في هذا الإطار؟.
- ما العمل للوصول إلى قوانين واضحة في الجزائر؟ و علاقة ذلك بصياغة القوانين باللغتين العربية و الأجنبية، و صعوبة الترجمة، و الإشكاليات المطروحة.
- إقتراح توفير موظفين برلمانيين أكفاء مختصين في التشريع لمساعدة البرلمانيين.
- ماهو دور البرلمان في الهند في صناعة التشريع؟ و هل هناك تضخم في التشريع في الهند؟.
- ماهو دور التقنيين في مجال التشريع و الفعالية و كذا دورهم في تطبيق القانون؟.
- ماهي الطريقة الفعالة لترجمة و تفسير النصوص التي تخص العلاقات الدولية؟.

- طلب توضيحات تخص قرار المجلس الدستوري الفرنسي حول الإستقلالية المالية للجماعات المحلية.
- هل يتدخل المجلس الدستوري الفرنسي في تحديد جودة القوانين؟.
- كيف نشئ حكما راشدا في الدولة النامية متناغمين مع القانون الدولي و محافظين على خصوصيات القطر؟.
- ماهو ثقل العولمة في التشريع ؟ الإشارة إلى ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و التساؤل عن المجال الذي بقي للتشريع الداخلي.
- تدخل السيد زيتوني بن عمارة عضو مجلس الدولة الجزائري ، حيث قدم مساهمة بسيطة حول دور مجلس الدولة الجزائري ، وأكد على ضرورة القيام بدراسات معمقة حول آثار و إنعكاسات القوانين ، كما أبرز من جهة أخرى إنسجام تشريعاتنا الداخلية مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة.